

شركات تأجير السيارات... تراجع حاد للأعمال



تراجع اعداد السيارات المستأجرة في لبنان

في السنوات العشر الماضية.

أظهرت تقديرات اقتصادية أن شركات تأجير السيارات في لبنان ساهمت بنحو 35% من مجمل الحركة السياحية في البلد. اليوم، شأنها شأن سائر القطاعات الاقتصادية، تعاني معظم هذه الشركات من تراجع حاد في أعمالها ونشاطها. نتيجة تراجع الحركة السياحية والاقتصادية، وتراجعت نسبة مساهمة القطاع في مجموع الحركة السياحية إلى 15%

إيقون صعب

الاقتصادية العامة لاحقاً، وبدأ مردود هذا القطاع يتراجع أكثر فأكثر.

اعداد السيارات تتراجع

عن هذا الواقع المستجد، يقول أمين سر نقابة شركات تأجير السيارات في لبنان جان كلود غصن "حتى حزيران من عام 2009، سجلت النقابة 15000 سيارة معدة للتأجير، أي تحمل لوحات خضراء. أما في حزيران 2013 فتدهور القطاع، لا بل كان على سفير الانهيار بحيث أصبح عدد السيارات المهيئة للايجار 2800 سيارة فقط، لكن الوضع عاد وتحسن نوعاً ما في حزيران 2014 حيث سجلت النقابة حوالي 7000 سيارة للتأجير".

تعطي هذا الارتفاع فكرة عن الخسائر التي عرفها قطاع تأجير السيارات. فقد خفضت كل الشركات عدد سياراتها العاملة، بخاصة الفخمة والكبيرة الحجم منها، والتي يعتبر مردودها الأكبر، وقد اتبعت هذه السياسة بهدف تقليص الخسائر.

في هذا السياق، يفيد مسؤول في شركة Y&C لتأجير السيارات، أن الشركة خفضت عدد سياراتها إلى النصف تقريباً، وأتت هذه الخطوة في إطار تقليص الخسائر التي كانت كبيرة خلال الفترة الماضية، وفي الوقت عينه الاستمرار في السوق. فبدلاً من 20 سيارة كبيرة و15 سائناً، ابقينا فقط على 5 سيارات كبيرة

في المحمل، يأتي المغتربون اللبنانيون في مقدمة الزبائن الذين يلجأون إلى استئجار السيارات للتنقل بين مناطق وطنهم مع الأهل والأصدقاء، يليهم السائحون العرب وخصوصاً السعوديين، ومن ثم الكويتيون والإماراتيون. غير أن الاعتماد الأكبر يكون غالباً على السياح لأنهم يميلون إلى استئجار السيارات الكبيرة مع سائقها، الأمر الذي يزيد من أرباح الشركات. هذا الأمر تبدل منذ مدة، فلبنان بات يفقد السياح العرب والأجانب، إضافة إلى إحصاء عدد كبير من المغتربين عن القدوم بسبب التوتر الأمني والسياسي في البلد.

من الشائع أن "وقت الذروة" لشركات تأجير السيارات في لبنان كان يمتد لفترة تزيد على ثمانية أشهر سنوياً، الأمر الذي يساعد هذه الشركات في تحقيق نسب أرباح مرتفعة. أما اليوم فأشهر عملها لم تعد تتعدى الثلاثة، إذا ما تم احتساب مواسم الاعياد والصيف، ما أدى إلى تراجع مداخيلها، الأمر الذي دفع بكثير من هذه الشركات إلى اقفال ابوابها.

بين عامي 2000 و2005 عاش هذا القطاع عصراً ذهبياً إلى أن بدأ تدهور الأوضاع الأمنية، وما رافقها من تراجع في المؤشرات

الحجم، و5 سائنين لأننا لم نعد قادرين على تحمل المصاريف الكثيرة التي لا تؤمن مدخولاً

تعمدنا زيادة عدد السيارات ذات اللون الأبيض لنستطيع دخول قطاع تأجير سيارات الاعراس

في لبنان 250 شركة مرخصة غير أن تلك الفاعلة لا يتعدى عددها الـ120

إضافياً. ويتابع المسؤول: "تعمدنا زيادة عدد السيارات ذات اللون الأبيض لنستطيع دخول قطاع تأجير سيارات الاعراس. فموسم الاعراس يمتد

لأربعة أشهر، أي من ايار وحتى ايلول، وبالتالي هذه الخطوة تعوض حوالي 35% من الخسارة التي يسببها غياب السياح لا سيما الخليجيين. صحيح أن الاعراس ليست أمراً موسمياً إلى حد بعيد، ومدة إيجار السيارة تمتد لـ 4 ايام كحد أقصى، إلا أن التركيز عليها ساعد في تخفيض الخسائر الناتجة من فقدان المغتربين والأجانب الذين كانوا يطلبون سيارة لـ 10 ايام على الأقل".

مشاكل وتحديات

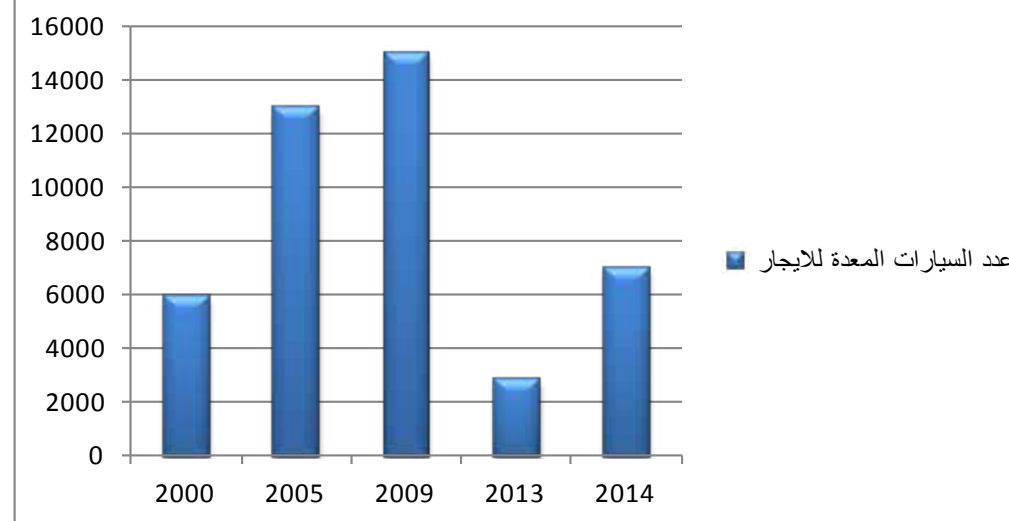
في لبنان 250 شركة تأجير مرخصة بموجب قرارات من وزارة السياحة، غير أن الشركات التي تؤدي دوراً فاعلاً لا يتعدى عددها الـ120، أما البقية فتعمل

بالحد الأدنى أي يملكون بما لا يزيد عن 30 سيارة للايجار. يجمع عدد كبير من المعنيين بهذا القطاع على أن إحدى أبرز المشاكل التي تعاني منها الشركات هي، رسم تأجير السيارات الذي يشكل 10% من قيمة السيارة، إضافة إلى رسم الميكانيك السنوي الذي يفرض 100 الف ليرة لبنانية إضافية عن كل سيارة تحت عنوان رسم التدوير، والتي تؤمن مدخولاً للدولة لا يشكل عبئاً في حال الغي بل يكون حافزاً للشركات.

تضاف إلى ذلك المشاكل التي يخلقها قانون السير الجديد، حيث تصل المخالفة بعد خمسة أو ستة أشهر، الأمر الذي يفرض على المكتب دفع الغرامات في حين أنها من مسؤولية المستأجر. كذلك رسم التأمين الذي يكون بدوره مرتفعاً أكثر من العادة، باعتبار أن سيارات الإيجار معرضة أكثر من غيرها للحوادث. وعلى الرغم من كون هذا القطاع يؤمن لقمة العيش لأكثر من 3000 عائلة أي حوالي 10 آلاف موظف، إلا أنه لا يحظى بالاهتمام المطلوب من قبل المسؤولين.

وجراء عدم الاستقرار الذي عرفه هذا القطاع، وتعثر عدد كبير من الشركات العاملة فيه، انتهجت المصارف سياسة متحفظة حيال القروض الممنوحة لهذه الشركات. من جهتها، ولخلق نوع من التوازن في هذا الإطار عمدت وكالات السيارات الجديدة إلى تسهيل استئجار شركات تأجير السيارات منها بشكل مباشر من دون المرور بالمصرف، خوفاً من خسارة هذه الوكالات لـ "أفضل زبائننا" أي شركات التأجير.

عدد السيارات المعدة للايجار



بين 20 و500 دولار

تتفاوت أكلاف تأجير السيارات في لبنان بحسب سوق العرض والطلب، أي إنها ترتفع عندما يزداد الطلب وبالعكس. في الأيام العادية بالمكان ايجاد سيارة صغيرة بما يراوح بين 18 و20 دولاراً يومياً، وقد يصل ايجار السيارات الفخمة الكبيرة إلى 500 دولار يومياً وأحياناً أكثر...

يعاني القطاع من عدم انضباط على صعيد واسع، فكثير من الشركات تعمل من دون تراخيص قانونية، ما يشكل خطراً على السلامة العامة باعتبار أن هذه الشركات لا تراعي الشروط المطلوبة، ويتسبب بخلق مضاربة في الاسعار ومنافسة غير شريفة مع الشركات المرخصة القانونية.